المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
كلية الخليج
قسم القانون - ماجستير

وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي

موضوع البحث: وسائل حماية المستهلك

مشكلة البحث:

يفتقر النظام السعودي إلى نظام خاص بحماية المستهلك على النحو المعمول به في كثير من التشريعات الأخرى كما هو الحال في قانون حماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، وكذا فإن النظام السعودي يفتقر إلى قانون مدني مقنن وإن كانت مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام الفقه الإسلامي المرجع في الفصل في النزاعات القضائية.

أهميته:

تحقيق الاستهلاك للغايات المبتغاة منه يمثل أولوية تحرص عليها الدولة انطلاقا من واجبها الحمائي تجاه مواطنيها؛ لأن الحماية بالنتيجة ستسهل للمستهلك الوصول إلى المنتج الاستهلاكي المطلوب بالذات دون المرور ببعض التجارب الفاشلة بسبب غياب هذه الحماية قبل الوصول في النهاية للمنتج المبتغى ابتداء.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج التحليلي، وذلك عن طريق دراسة بحماية المستهلك بشكل عام، ايضًا المنهج الاستقرائي وذلك بدراسة النظام السعودي والقانون المقارن لحماية المستهلك.

التوصيات:

تمنينا على المنظم السعودي أن ينصف المستهلك ويزيل الإجحاف الذي يحيق برضاه في العقود الاستهلاكية.

إعداد الباحث: جمال ملعب عشوي الظفيري
تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد بكر
2024-1445

المراجع (عينة):

- د. عبد الرؤوف ،مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية،٢٠٠٢.
- د. عبد المنعم موسي إبراهيم حماية المستهلك، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية عام٢٠٠٧.